الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

المؤتمر التاسع بشأن تغير المناخ والتنمية في أفريقيا

نحو انتقال عادل كفيل بتوفير فرص العمل والرخاء والقدرة على التأقلم مع التغيرات المناخية في أفريقيا: استغلال فوائد الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الأزرق

سانتا ماريا، جزيرة سال، كابو فيردي
13-17 أيلول/سبتمبر 2021

نداء سانتا ماريا للعمل

استضافت حكومة كابو فيردي، من 13 إلى 17 أيلول/سبتمبر 2021، المؤتمر التاسع بشأن تغير المناخ والتنمية في أفريقيا، المعقود تحت عنوان ’’ نحو انتقال عادل كفيل بتوفير فرص العمل والرخاء والقدرة على التأقلم مع التغيرات المناخية في أفريقيا: استغلال فوائد الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الأزرق‘‘. وهذه أول مرة يعقد فيها المؤتمر في دولة جزرية صغيرة نامية أفريقية. وباستضافة حكومة كابو فيردي هذا المؤتمر، تكون قد استرعت الانتباه إلى الحاجة الملحة للعمل المتظافر بشأن تغير المناخ، بالنظر إلى الأثر الجسيم الذي أوقعه تغيّر المناخ بالفعل بالبلدان الأفريقية، لا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد أبرز المشاركون أثناء المؤتمر الرؤى الأفريقية لما ينبغي أن يكون عليه الانتقال العادل والتعافي الأخضر، واقترحوا أطرا مناسبة لدعم البلدان الأفريقية في الجهود التي تبذلها لتصميم وتنفيذ حلول تقودها أفريقيا للتعافي الأخضر العادل الكفيل بتعزيز الرخاء وبناء القدرة على التأقلم مع التغيرات المناخية وإسماع صوت القارة والإعلاء من دورها الوسيط في المفاوضات المناخية العالمية تحسبا للدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

إن المشاركين في المؤتمر التاسع بشأن تغير المناخ والتنمية في أفريقيا،

إذ يضعون في اعتبارهم تزايد أثر تغير المناخ على الاقتصادات والمجتمعات الأفريقية، والذي تفاقمت حدته بفعل جائحة مرض الفيروس التاجي (كوفيد-19)،

وإذ يضعون في اعتبارهم أيضا أن أفريقيا، التي تمثل 17 في المائة من سكان العالم لكنها تساهم بأقل من 4 في المائة من الانبعاثات العالمية، قد زادت حرارتها حتى الآن بـ 1,8 درجة مئوية وهي الآن تعاني بشدة من أثر تغير المناخ،

A.21-01041

وإذ يشيرون إلى أن أفريقيا تواصل التحلي بروح قيادية لدفع العمل الرامي إلى مواجهة تغير المناخ قدما،

وإذ يعربون عن القلق إزاء تدني الطموح العالمي، لا سيما لدى البلدان المتقدمة، المتخلفة عن تقديم مساهمتها العادلة في التعاطي مع الحاجة الملحة إلى العمل المناخي،

وإذ يعربون عن القلق أيضا إزاء انهيار الثقة الواضح قبيل الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، لعدم وفاء العديد من البلدان المتقدمة بالوعد الذي قطعته بتوفير تمويل مناسب وقابل للتنبؤ به لمواجهة تغير المناخ،

وإذ يرحبون بالقرار الذي اتخذه رئيس الدورة السادسة والعشرين باستضافة اللقاء بحضور المشاركين شخصيا،

وإذ يضعون في اعتبارهم أهمية كون الدورة السادسة والعشرين لقاءً حضورياً بصورة كاملة،

وإذ يعربون عن القلق إزاء محدودية الدعم المقدم لتسهيل المشاركة بالحضور الشخصي للوفود من البلدان النامية في الدورة السادسة والعشرين،

وإذ يضعون في اعتبارهم التحديات المتعلقة بالسيولة التي تواجهها البلدان الأفريقية نتيجة جائحة كوفيد-19،

وإذ يشيرون إلى أن أفريقيا تظل خط الدفاع الأخير من أجل إجراءات التخفيف من آثار تغير المناخ الكفيلة بإحداث التحوّل ومن أجل التكيّف لبناء القدرة على التأقلم مع تغير المناخ؛

وإذ يرحبون بشتى الحلول المصممة أفريقيا - مثل البرنامج الأفريقي للتحفيز الأخضر، وخطة العمل للتعافي الأخضر، ومرفق السيولة والاستدامة، والبرنامج الأفريقي لتسريع التكيف – من أجل التعافي من جائحة كوفيد-19 وبناء القدرة على التأقلم مع تغير المناخ،

وإذ يضعون في اعتبارهم ما تتيحه منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من فرص لتطوير سلاسل القيمة الخضراء والقادرة على التأقلم في جميع أنحاء القارة،

وإذ يقرّون بمحدودية الاستثمارات في مرفق رصد الطقس والمناخ والبحوث في مجال المناخ في أفريقيا،

وإذ يشيرون إلى أهمية العدالة المناخية والعدالة بين الأجيال بالنسبة للشباب الأفريقي وضرورة التصدي لأوجه عدم المساواة الناشئة عن حالة الطوارئ المناخية العالمية،

1- *يشجعون* البلدان الأفريقية على المشاركة في الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بصوت واحد وموحّد لتقديم حلول ذات مصداقية؛

2- *يشددون* على أن مؤتمر الأطراف عليه أن:

(أ) يكفل جعل الدورة السادسة والعشرين لقاءً حضورياً بصورة كاملة؛

(ب) يقدم دعما مناسبا لجميع الوفود كيما تتمكن من المشاركة في الدورة السادسة والعشرين على قدم المساواة؛

(ج) يبت في مسألة الوفاء بالوعد المقطوع في مناسبتين بتقديم 100 مليار دولار أمريكي سنويا للتمويل المناخي وغيره من وسائل التنفيذ، على النحو المنصوص عليه في الاتفاقية وفي اتفاق باريس؛

(د) يراعي الظروف والاحتياجات الخاصة لأفريقيا، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية؛

3- *يؤكدون* أن أفريقيا ملتزمة بالعمل من أجل عالم مستدام ومتعادل من حيث الأثر الكربوني استنادا إلى التوزيع العادل للموارد والفرص، دون إهمال أحد؛

4- *يؤكدون أيضا* أنه، نظرا للظروف التاريخية التي مرت بها أفريقيا، فإن الانتقال العادل إلى اقتصادات قادرة على التأقلم ومتعادلة من حيث الأثر الكربوني يجب أن يكون تدريجيا، مع أخذ مسألة الحصول على التمويل والحصول على التكنولوجيا ونقل التكنولوجيا وتعزيز القدرات في الحسبان على النحو الواجب؛

5- *يؤكدون كذلك* أنه، بالنظر إلى ما يعتري قدرة القارة على التكيّف مع التغيرات المناخية من تعطيل بسبب مستويات التصنيع المتدنية وفرص الحصول على الطاقة المتدنية للغاية، لا تستطيع أفريقيا بلوغ أهدافها الإنمائية ما لم تتجاوز فجوة الطاقة وتتمكن من التصنيع بسرعة كبيرة، وأنه لكي تحقق ذلك دون أن تضيف المزيد من كثافة غازات الدفيئة في الغلاف الجوي فهي في حاجة إلى تطوير موارد الغاز الطبيعي لديها بوصفها مصدرا مؤقتا للطاقة وإلى التحضير للانتقال إلى طاقة نظيفة في المستقبل القريب؛

6- *يناشدون* البلدان الأفريقية تسخير الفرص المتاحة لتحقيق انتقال أخضر مصمم أفريقيًّا وتقوده أفريقيا؛

7- *يؤكدون* الحاجة إلى انتقال شامل يعالج القضايا المتعلقة بالمرأة والشباب وغيرهم من الفئات الضعيفة؛

8- *يدعون* البلدان الأفريقية إلى زيادة الاستثمارات الخضراء محددة الأهداف، بالنظر إلى الأدلة التي تثبت أن هذه الاستثمارات قادرة على إحداث أكبر الأثر المضاعف، بما في ذلك زيادة القيمة المضافة الإجمالية، واستحداث فرص عمل جديدة، والتعافي الجيد من مرض الفيروس التاجي(COVID-19) ، بدلا من الاستثمارات التقليدية القائمة على الوقود الأحفوري؛

9- *يطلبون* دعم الابتكارات الأفريقية، من قبيل السندات الزرقاء والخضراء ومبادلات الديون مقابل إجراءات التكيف مع التغيرات المناخية؛

10- *يدعون* إلى هيكلة التمويل المشروط للمناخ بحيث يتجه ما لا يقل عن 50 في المائة من التمويل المتاح لدعم إجراءات التكيف مع تغير المناخ في أفريقيا، فذلك يمثل شاغلاً أساسياً للقارة؛

11- *يؤكدون* على ضرورة أن يرسي مؤتمر الأطراف عملية واضحة لتحديد الهدف العالمي بشأن التكيف المذكور في اتفاق باريس؛

12- *يؤكدون أيضا* على ضرورة أن يدرج مؤتمر الأطراف في أولوياته مسألة الخسائر والأضرار وأن يضع آليات لتفعيل شبكة سانتياغو لتجنب الخسائر والأضرار والتقليل منها إلى أدنى حد ممكن والتصدي لها؛

13- *يناشدون* البلدان المتقدمة:

(أ) ترجمة تعهداتها بشأن الانتقال الخالي من الانبعاثات إلى إجراءات شفافة ويمكن التحقق منها؛

(ب) المساهمة بقدر أكبر في دعم الاستجابة المناخية لأفريقيا، وفقا للمبدأ الأساسي المتمثل في المسؤوليات المشتركة لكن المتباينة المذكور في الاتفاقية؛

14- *يؤكدون* أنه، على غرار الاستجابة لجائحة COVID-19 ، يجب أن تكون التدابير الرامية إلى التصدي لتغير المناخ وتعزيز القدرة على التأقلم أفريقيا وعالميا مسنودة بأدلة علمية وأن تجد طريقها للتنفيذ من خلال التعاون والتضامن على الصعيد المتعدد الأطراف؛

15- *يؤكدون أيضا* ضرورة تركيز العدالة الانتقالية على الإنصاف وإمكانية الوصول إلى الخدمات، وأن تعالج التحول الاجتماعي والتنمية الاقتصادية بوجه عام؛

16- *يناشدون* مؤتمر الأطراف ضمان استفادة أفريقيا استفادة كاملة مما لنظمها الإيكولوجية من قيمة، مثل غابات حوض الكونغو وتربته الخثية، وذلك بتحديد سعر عادل للخدمات التي تتيحها تلك النظم الإيكولوجية؛

17- *يحثون* المجتمع الدولي على حماية دعمه لعمليات بناء السلام من آثار التغيرات المناخية، بما في ذلك بإيجاد أوجه تآزر بين تدابير بناء السلام والوقاية من النزاعات؛

18- *يعربون* عن الحاجة إلى اضطلاع القطاع الخاص، ولا سيما في أفريقيا، بدور رئيسي في تمويل الاستجابة للتغيرات المناخية بأشكالها المتعددة، وليس فقط عن طريق تدابير التخفيف من آثارها؛

19- *يطلبون* إلى مؤتمر الأطراف وضع الصياغة النهائية لأحكام تنفيذ المادة 6 من اتفاق باريس، ولا سيما التدابير المتعلقة بتطبيق آليات السوق - بما في ذلك سلامة السوق والشفافية والكفاءة - التي ينبغي أن تفيد البلدان النامية؛

20- *يدعون* إلى أن تُستخدم عائدات أسواق الكربون لدعم إجراءات التكيف؛

21- *يؤكدون* أنه ينبغي لأفريقيا ما يلي:

(أ) الاستثمار في المعارف والتكنولوجيا الأهلية لبناء القدرة على التأقلم؛

(ب) الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للاستجابة لتغير المناخ؛

(ج) تعزيز تبادل المعارف للاستفادة من التكنولوجيات المطلوبة لمكافحة تغير المناخ؛

22- *يهيبون* بالبلدان الأفريقية زيادة مستوى تبادل المعارف وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا وتسهيل حصول الدول الجزرية والساحلية على التكنولوجيا استجابةً للتحديات المحددة التي تواجهها هذه الدول في مجال تغير المناخ؛

23- *يؤكدون* أن تنقيح مساهمات الدول الأفريقية الأعضاء المحددة وطنيا وتحديثها ينبغي أن:

(أ) يعكس أهمية الاقتصاد الأزرق بالنسبة للدول الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية؛

(ب) يعزز المزايا النسبية لما للقارة من مياه بحرية واسعة وسواحل طويلة؛

24- يناشدون مؤتمر الأطراف حشد الدعم المخصص لتحسين استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث والقدرة على إدارة الكوارث والتخفيف من آثار الكوارث لفائدة الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك الاستثمار في نظم الإنذار المبكر بالقدر المناسب .